

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من اتحاد الأمهات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040113 211212 12-61526X (A)



بيان

اتحاد الأمهات منظمة مسيحية عالمية تضم أربعة ملايين عضو يعيشون في ٨٣ بلداً. ويتطوع الأعضاء بوقتهم لدعم حياة الأسرة وتمكين المرأة، عن طريق الصلاة، وشن الحملات والقيام بأنشطة التمكين.

وفي جميع أنحاء العالم، تتعرض المرأة والفتاة لأشكال مختلفة كثيرة من العنف. ويُرتكب العنف داخل المنزل، وفي المجتمع المحلي، وترتكبه الدولة، في حالات الصراع وما بعد الصراع في كثير من الأحيان. ويؤثر العنف على النساء والفتيات بغض النظر عن السياق الذي يعشن فيه ويحدث في جميع مراحل العمر، وإن كانت بعض أشكال العنف تبدو أكثر وضوحاً في بعض الأعمار. ويؤثر الظلم الاجتماعي للعنف المرتكب ضد المرأة والفتاة تأثيراً عميقاً على الأفراد، بما في ذلك ما يحدثه من أضرار بدنية ومرض، وضرر نفسي، وعزلة اجتماعية، وإقصاء، وفقر، وفي بعض الحالات الوفاة، ويؤثر على رفاه وتنمية المجتمع ككل.

ويتباين معدل انتشار العنف ضد المرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم وتتسم التقارير التي تقدم للإبلاغ عن ارتكابه وتسجيل حدوثه بعدم الاتساق. ويؤثر العنف البدني على نسبة تتراوح ما بين ٣ في المائة من النساء في السنة في فرنسا، وفقاً لما أوردته منظمة المرأة ضد العنف في أوروبا، و ٥٠ في المائة من النساء والفتيات في السنة في إثيوبيا، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. بل أن الأرقام أعلى من ذلك بالنسبة للمرأة التي تعرضت للعنف في مرحلة ما خلال حياتها. وعلى سبيل المثال، يفيد مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن ٨٣ في المائة من النساء في كينيا يتعرضن لاعتداء بدني على الأقل مرة واحدة خلال حياتهم.

ويستفحل العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تُغتصب ٤٨ امرأة كل ساعة، وفقاً للمجلة الأمريكية للصحة العامة؛ وفي ليسوتو، ذكرت ٦١ في المائة من النساء أنهن قد عانين من العنف الجنسي في مرحلة ما من حياتهن، وذلك وفقاً لما أوردته وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ويتعرض العديد من الفتيات لخطر العنف الجنسي في طريقهن إلى المدرسة ومنها، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على تعليمهن. ولا يُعترف قانوناً بالاغتصاب في إطار الزواج في عدد من البلدان، وفي حين يؤثر التحرش الجنسي على نسبة عالية من النساء، بما في ذلك في مجال التعليم ومكان العمل، فهو ليس محظوراً في أنحاء كثيرة من العالم.

وكثيراً ما يشكل السلوك القسري والتحكمي مقدمة لأشكال أخرى من المعاملة العنيفة، ومن الأرجح أن تعاني النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لسلوك تحكمي من العنف بدني

أو عنف جنسي. ويُعترف الآن بأن هذا السلوك يشكل عنفا في قوانين بعض البلدان، بما في ذلك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويمكن أن تشمل الاعتداءات العاطفية والنفسية السخرية والنقد والسيطرة الغيورة وتجاهل الضحية.

وتمارس الممارسات الثقافية الضارة مثل ختان الإناث على نحو أكثر شيوعا في شمال شرق أفريقيا، وبعض البلدان في آسيا والشرق الأوسط، وبين المهاجرين من هذه المناطق، وفقا لما ذكرته منظمة الصحة العالمية. وتتراوح معدلات ختان الإناث ما بين ٣٠٠٠ حالة بين المهاجرين في أيرلندا و ٩٤ في المائة من النساء والفتيات في سيراليون.

والعنف ضد المرأة هو تعبير عن القهر الأبوي، حيث يُستخدم العنف للحصول على السلطة والسيطرة على الآخر و/أو لممارستها عليه. وقد ينبثق العنف عن دوافع داخلية أو خارجية، إلا أن من المهم تأكيد أن المسؤولية عن السيطرة على مظاهر العنف تقع على عاتق مرتكبه (أو مرتكبيه). وقد تُستخدم عوامل مثل المشاكل المالية والمشروبات الكحولية واستخدام المواد الإباحية وتوقعات النظراء والأسرة والتقاليد الثقافية لمنع السيطرة ونبذ العنف. وتشمل المواقف التي تؤدي إلى استدامة العنف اعتقاد أن جسد المرأة ملك للرجل وأسرقتها، وأن هذا هو مجرد جزء من الحياة. وتعتقد نساء هذه المواقف أيضا. وعلى سبيل المثال، تتفق ٨٦ في المائة من النساء في غينيا على سبب واحد على الأقل، مثل حرق الطعام أو رفض ممارسة الجنس، لتبرير سوء المعاملة من جانب شريك حميم، وفقا لدراسة استقصائية ديمغرافية للأسر المعيشية. ويؤدي عدم وجود تشريعات وعدم إنفاذ القانون إلى الاستخفاف بالعنف ضد المرأة والفتاة ويحول دون أخذه على محمل الجد باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان ومعاملته كقضية من قضايا الصحة العامة. كما يحول الشعور بالعار والخوف من الإبلاغ عن العنف دون كشف النقاب عن النطاق الحقيقي للعنف.

النهج الذي يتبعه اتحاد الأمم

يريد اتحاد الأمم إنهاء العنف ضد المرأة والفتاة حتى قبل أن يبدأ. ويجب منح المرأة والفتاة وضعا كاملا وعلى قدم المساواة وحقوق الإنسان الكاملة والمتساوية في المجالات العامة والخاصة. ويعالج اتحاد الأمم في جميع أنحاء العالم العنف ضد المرأة والفتاة بعدد من الطرق.

تحدي المواقف الكامنة ومنعها

يسعى اتحاد الأمم إلى تشجيع إقامة علاقات مزدهرة وعلى قدم المساواة، في حين يعترف بالوضع الفريد للذكر والأنثى. ويقوم اتحاد الأمم، عن طريق برنامجه نحو الأمية

وتعليم المسائل المالية، بتمكين المشتركين فيه، وخاصة النساء منهم، بمحو أميتهم وإكسابهم المهارات الحسائية، وتمكين المجتمعات المحلية من مناقشة مسائل هامة مثل العنف ضد المرأة والفتاة. وبعد أن يلم العديد من النساء بالقراءة والكتابة، يشكلن مجموعات إدخار وائتمان تراكمي ويصبحن أكثر تمكنا من الناحية الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الاحترام لهن وتقليل العنف ضدهن من أزواجهن وأفراد مجتمعهن المحلي.

”اعتاد الرجال أن يعودوا إلى المنزل مثل الأسود - واعتادوا على ممارسة العنف الشديد. وسبب اعتياد ممارسة العنف هو أن الأزواج كانوا هم وحدهم من يعولون الأسرة. وفي الوقت الحاضر، نجلس معا وتبادل الأفكار - ويتحدث الأزواج والزوجات معا“. إحدى المشاركات، من السودان.

يعالج برنامج الحياة الأسرية في أوغندا الفقر بطريقة شاملة، إذ يجمع بين الأسر والمجتمعات المحلية لتحديد وترتيب أولويات القضايا التي تواجهها كل يوم، مثل انعدام الأمن الغذائي والفقر والافتقار إلى الصرف الصحي وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي تعمل مع كفريق من أجل تحسين مجتمعهما المحلي. وتحقيق الحلول البسيطة أثرا حقيقيا، مثل بناء موقد لا ينبعث الدخان منها وزراعة حديقة المنزل بالخضراوات الطازجة لتحسين الصحة. كما حسن برنامج الحياة الأسرية العلاقات بين الأزواج والزوجات، مما عزز الوحدة في المنزل. ومن الآثار الرئيسية التي ترتبت على تحسين العلاقات بين الجنسين الإبلاغ عن حدوث انخفاض في العنف الأسري.

التوعية

يقوم الأعضاء بالتوعية بشأن العنف الجنساني عن طريق عقد حلقات عمل ومناسبات والقيام بمسيرات احتجاج. وفي بابوا غينيا الجديدة وعبر جزر سليمان، قام الأعضاء بإدارة مشروع للدعوة لحقوق الإنسان للنساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف من أفراد يعملون في صناعة قطع الأشجار؛ وعملوا كوسطاء لدعم المجتمع المحلي لضحايا الاتجار بالبشر وبغاء الأطفال؛ والتوعية عن طريق تمثيل مسرحيات بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وتستطيع التوعية تمكين المرأة من معرفة حقوقها واتخاذ إجراءات ضد العنف.

”كانت لدينا حالة امرأة في منتصف العمر عانت على أيدي رجال استغلوها ثم تخلصوا منها بعد أن وعدوها بالزواج. ومن بين هؤلاء الرجال رجل أسكنته في منزلها وأطعمته وكسسته ملبسه. لقد قدمت له كل ما يحتاجه من الناحية الفعلية وسلمته دخلها الشهري. ورغم قيامها بكل هذا من أجله، يضرها لأقل شكوى تبدر عنها، ويجلب نساء أخريات للمنزل. وقد نجح اتحاد الأمهات في

تعليمها حقوقها الأساسية والأسباب التي تدعو إلى عدم خضوعها للاستغلال. وفي نهاية المطاف، وجدت لديها ما يكفي من الشجاعة كي تلقي بهذا الرجل خارج شقتها“. عضو، من نيجيريا.

تقديم الدعم والإمدادات للناجيات من العنف

يقدم اتحاد الأمهات الدعم العملي للنساء اللاتي يتعرضن للعنف. ففي المملكة المتحدة، يقدم الأعضاء الأغذية ولوازم الاستحمام والملابس للملاجئ النساء. وفي إحدى المناطق، يقدم الأعضاء الدعم المباشر للناجيات من العنف الأسري عن طريق مساعدتهن على إجراء مكالمات هاتفية ونقل أمتعتهم من المنزل وتوفير التخزين لممتلكاتهن ورعاية أطفالهن ومرافقتهن لحضور جلسات المحكمة.

”في إحدى دورات التدريب على مهام الأبوة والأمومة التي قدمناها، كانت هناك أم حامل متزوجة حديثاً. وكان لديها بالفعل ابنتان، عمرهما ست وثمان سنوات. وقد اكتشف أن زوجها الجديد قد تزوجها كي يعتدي على ابنتها. وكانت في حاجة إلى الكثير من الدعم وقد حصلت عليه من أعضاء اتحاد الأمهات وأعضاء الكنيسة وقد أودع زوجها السجن. وعادت الأم، مع ابنتها، للعيش في منزل والديها“. عضو، من المملكة المتحدة.

التوصيات

يتطلب القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة ومنعه اتخاذ نهج للتحويل يشمل الرجال والنساء، والفتيان والفتيات. ويجب أيضاً التصدي للعنف عن طريق اتخاذ نهج شامل يقضي على المواقف الكامنة والمنع وتقديم الدعم للناجيات منه وإنفاذ الأطر القانونية ووضع قواعد ومعايير وحماية المرأة والفتاة ومعاقبة مرتكبيه وإعادة تأهيلهم.

تغيير المواقف والمنع

- يجب على الأفراد والمجتمع المدني والدولة رفض المواقف التي تقبل أو تعزز جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، وتمكين المرأة والفتاة من معرفة أن ذلك أمر غير مقبول
- يتعين على الحكومات والمجتمع المدني توعية وتثقيف الرجال والنساء، والفتيان والفتيات، بشأن العنف ضد المرأة والفتاة من أجل تغيير المواقف

- يتعين على الحكومات تيسير تهيئة بيئات آمنة وخالية من العنف، من أجل تعليم الفتيات وعمل النساء.

تقديم الدعم للناجيات من العنف

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

- دعم وتمويل برامج لدعم الناجيات من العنف ضد المرأة والفتاة
- تقديم معلومات بشأن كيفية إمكانية حصول الناجيات على الدعم والعدالة
- كفالة التوعية والتدريب بصورة كاملة لجميع المعنيتين بإنفاذ القانون والعدالة من أجل التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة.

إنفاذ الأطر القانونية

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

- اعتماد وإنفاذ تشريعات تجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة في المجالات الخاصة والعامة، بما في ذلك الممارسات التقليدية والعرفية الضارة، وفرض عقوبة على مرتكبيها وإعادة تأهيلهم
- كفالة إمكانية لجوء الناجيات من العنف ضد المرأة والفتاة للعدالة بصورة آمنة ونزيهة
- التصدي لجنسنة المرأة والفتاة في وسائط الإعلام عن طريق وضع مبادئ توجيهية قابلة للإنفاذ.